في تقرير أصدره عن التنمية في العالم

«البنك الدولي» يحدد خارطة الطريق لتجنب تحقيق معدلات نمو منخفض

البنك الدولي

حدد البنك الدولي في أحدث تقرير أصدره عن التنمية في العالم النقاط الإساسية التي ينبغي على الدول النامية اتباعها لتخطي معدلات النمو المنخفضة التي عانت منها معظم هذه الدول في السنة الماضية، ومنها مصر ودول منطقة الشرق الأوسط واهم هذه النقاط مواصلة الاصلاح الاقتصادي الذي دعم النمو السريع الذي تحقق في التسعينات والعقد الاول من الالفية مع ضرورة بذل جهود اضافية لزيادة الانتاجية عن طريق اصلاحات هيكلية والاستثمار في راس المال البشري وتحسين الادارة العامة وتطوير بيئة الاستثمار.

ويشير التقرير الى ان الاصلاحات الهيكلية الطويلة الاجل يجب ان تتضمن تحسين الامن الغذائي وخاصة في البلدان النامية الاشد ضعفا وسيشمل ذلك زيادة الانتاجية المحلية وتحسين البنية التحتية للتخزين والنقل والحد من تلف المنتجات والمهدر منها وزيادة امكانية النفاذ الى الاسواق الخارجية في اوقات الرخاء والشدة على حد السواء.

ويوضح التقرير الى انه في ضوء عدم الوضوح في البيئة العالمية فمن المستحسن لكثير من البلدان النامية ان تستعيد تدريجيا ما استنفذ من مخزونها المالي والنقدي وذلك لضمان ان يستطيع اقتصادها الاستجابة باكبر قدر من المرونة كما حدث في الازمة المالية20092008 في حالة وقوع صدمه خارجية شديدة. كذلك البلدان النامية بحاجة الى الاستمرار كاطراف نشطة في مجموعة العشرين سواء لمساعدة البلدان المرتفعة الدخل علي الانتعاش وتضمان ان تاخذ جهود الاصلاح في الاسواق المالية في اعتبارها التاثيرات الناتجة عن الازمة المالية العالمية.

ويقول جيم يونج كيم رئيس مجموعة البنك الدولي ان الانتعاش الاقتصادي في الدول المتقدمة ما زال هشا وغير واضح اتجاهات العودة الى النمو الاقتصادي السريع لكن لايمكن للدول النامية ان تنتظر الي ان يعود النمو للدول المتقدمة لذلك يجب علي البنك الدولي الاستمرار في مساندة الدول النامية عن طريق ضخ استثمارات في البنية التحتية والصحة والتعليم مما سيمهد الساحة لتحقيق نمو قوي في المستقبل. ويشير هانز تيمر مدير مجموعة افاق التنمية بالبنك الدولي الي ان الضعف الاقتصادي في البلدان مرتفعة الدخل ينعكس بقوة علي البلدان النامية لكن الطلب المحلي القوي ونمو الروابط الاقتصادية فيما بين دول الجنوب عزز من مرونة هذه الدول الي درجة انه للسنة الثانية على التوالي تكون الدول النامية مسؤلة عن اكثر من نصف النمو العالمي.

وسجلت الدول النامية في العام الماضي ادنى معدلات النمو خلال العقد الماضي وذلك لاسباب ترجع الى زيادة الضبابية بمنطقة اليورو خاصة في شهري مايو ويونيو. ولكن في النصف الثاني من العام انتعشت الاسواق المالية وزادت التدفقات الراسمالية الدولية للدول النامية. كما تضاءل الفارق في اسعار السندات الي ما دون متوسط مستوياتها الطويلة الاجل.

وارتفعت البورصات في الدول النامية بنسبة8.2في المئة منذ يونيو الماضي ولكن استجابة الجانب الحقيقي في الاقتصاد كانت متواضعة فالانتاج في البلدان النامية تسارعت وتيرته لكن ما يعرقلة ضعف الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

ويقدر البنك الدولي نمو اجمالي الناتج المحلي العالمي3.2 في المئة مقابل توقعاته لذلك العام عند5.2في المئة ومن المتوقع استمرار متوسط النمو عند هذا المعدل في2013 قبل ان يرتفع تدريجيا الى3.1في المئة في2014 و2015. كما تشير التقديرات الى ان اجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية سينمو بنسبة5.1في المئة في2012 و5055 في المئة في2013 و5.8في المئة في2014 و2015.

12 في المئة نسبة الواردات

الإمارات: التجارة الخارجية غير النفطية حققت معدلات نمو إيجابية في 2012

الإمارات حافظت على مسيرتها في تحقيق معدلات نمو إيجابية

حافظت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة على مسيرتها في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال الفترة من يناير إلى يوليو من عام 2012 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث أظهرت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك ارتفاع حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة بمعدل 12 بالمائة خلال الفترة المذكورة وبلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية للدولة خلالها 8. 593 مليار درهم مقابل 531 مليارا خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة 8. 62 مليار درهم.

وذكرت الهيئة الاتحادية للجمارك في بيان صحفي لها ان بيانات التجارة الخارجية غير النفطية للدولة عكست العديد من المؤشرات الإيجابية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2012 من بينها استمرار بند الصادرات في تحقيق معدلات نمو كبيرة بلغ مقدارها 45 بالمائة حيث بلغ إجمالي قيمة صادرات الدولة 7ر94 مليار درهم خلال الفترة مقابل 65 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة 7ر19 مليار درهم.

وأضافت أن نسبة زيادة الواردات خلال الفترة المذكورة بلغت 12 بالمائة لترتفع قيمة واردات الدولة غير النفطية من 380 مليار درهم إلى 7. 338 مليار درهم خلال فترة المقارنة بزيادة 3. 41 مليار درهم بينما بلغت قيمة إعادة التصدير 1. 119 مليار درهم منخفضة بنسبة 6 بالمائة عن نفس الفترة من العام السابق.

وذكرت الهيئة أن نمو الصادرات بمعدلات تفوق ما سبق تحقيقه في الفترات الماضية يعكس جهود القيادة الرشيدة في مجال رفع مستوى تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية كما يعكس رغبة المنتجين الوطنيين في توسيع رقعة تواجدهم في الأسواق العالمية بما يليق بمكانة الدولة تجاريا واقتصاديا على مستوى العالم.

وأوضحت أن إجمالي حجم التجارة الخارجية لدولة الإمارات من حيث الوزن بلغ في الشهور السبعة الأولى من عام 2012 حوالي 4. 71 مليون طن منها 5. 32 مليون طن وزن الواردات و8. 32 مليون طن وزن الصادرات و 2. 6 ملايين طن وزن إعادة التصدير.

وبلغ المتوسط اليومي لأوزان الرسائل الجمركية التي تعاملت معها المنافذ الجمركية المختلفة تصديرا واستيرادا وإعادة تصدير خلال الفترة حوالي 298 الف طن خلال اليوم بمتوسط 60 الف طن في الساعة.

وأكدت الهيئة أن زيادة التجارة الخارجية من حيث الوزن يعكس ارتفاع مستوى كفاءة المنافذ الجمركية في التعامل مع الإرساليات الجمركية الواردة والصادرة من وإلى الدولة في ظل حرص الإدارات الجمركية المحلية على تطبيق أفضل الممارسات الجمركية في مجال الإجراءات والتفتيش والمعاينة والخدمات الجمركية وكذلك تطبيق الأنظمة الإلكترونية الحديثة في هذا الشان.

وأضافت أن قيمة التجارة الخارجية لدولة الإمارات مع العالم الخارجي في شهر يوليو 2012 وحده بلغت نحو 95 مليار درهم منها 6. 58 مليار درهم قيمة الواردات و 7. 17 مليار قيمة الصادرات و 6. 18 مليار قيمة إعادة التصدير.

وذكرت الهيئة أن هيكل التجارة من حيث الإقليم الجغرافي تميز بالاستقرار في الترتيب من حيث الأهمية خلال الفترة المذكورة وحافظ إقليم دول آسيا واستراليا والمحيط الهادي على صدارته في ترتيب قائمة أبرز الشركاء التجاريين للدولة في مجال التجارة الخارجية غير النفطية.

وبلغ إجمالي قيمة تجارة الإقليم مع دولة الإمارات 5. 253 مليار درهم بنسبة 44 بالمائة من إجمالي التجارة. وجاء إقليم أوروبا في المرتبة الثانية بنصيب 160 مليار درهم بنسبة 27 بالمائة من الإجمالي ثم إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنصيب 8. 84 مليار بنسبة 15 بالمائة وإقليم أمريكا والكاريبي بنصيب 52 مليارا بنسبة 9 بالمائة.

وحل إقليم غرب ووسط أفريقيا في المرتبة الخامسة من حيث قيمة التجارة بنصيب 17 مليار درهم بنسبة 9. 2 بالمائة وأخيرا إقليم شرق وجنوب أفريقيا 6ر15 مليارا بنسبة 7. 2 بالمائة من إجمالي تجارة الدولة غير النفطية خلال الفترة المذكورة.

وأوضحت الهيئة في بيانها أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات مع دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة بلغ 53 مليار درهم خلال الفترة منها 8ر21 مليار درهم قيمة الواردات و 1. 14 مليار درهم قيمة الصادرات و 2. 17 مليارا قيمة إعادة التصدير.

وقالت الهيئة ان المملكة العربية السعودية استمرت في تربعها على صدارة ترتيب الشركاء التجاريين من دول مجلس التعاون الخليجي لدولة الإمارات خلال الفترة المذكورة حيث بلغ إجمالي قيمة تجارة الإمارات مع السعودية 7. 17 مليار درهم بنسبة 4. 33 بالمائة من إجمالي قيمة التجارة مع دول التعاون بينما جاءت عمان في المركز الثاني بنصيب 5. 12 مليار درهم بنسبة 6. 23 بالمائة ثم الكويت بنصيب 2. 11 مليار درهم بنسبة 1. 21 بالمائة والبحرين 6 مليارات درهم بنسبة 4. 11 بالمائة وأخيرا قطر 6ر5 مليارات درهم بنسبة 6. 10 بالمائة.

من شهادات الإيداع التي يصدرها «المركزي»

ارتفاع أصول البنوك التجارية بسلطنة عمان 3. 15 في المئة

مسقط - «كونا» - ارتفع اجمالي اصول البنوك التجارية العاملة بسلطنة عمان طبقا للوضع في نهاية نوفمبر 2012 بنسبة 3ر15 في المئة ليصل الى 681. 20 مليون ريال عماني مقارنة مع 934. 17 مليون ريال في نهاية نوفمبر 2011.

وذكرت احصاءات عمانية رسمية نشرت امس ان الائتمان زاد بنسبة 16 في المئة ليصل الى 333. 14 مليون ريال عماني في نهاية نوفمبر 2012 مقارنة مع 354. 12 مليون ريال في الفترة نفسها من عام 2011.

وانخفض الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة 2. 8 في المئة بينما زاد الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 6. 15 في المئة والممنوح للقطاع الخاص بنسبة 1. 17 في المئة.

وزاد رصيد استثمارات البنوك التجارية في مختلف الأوراق المالية «محلية واجنبية» بنسبة 2. 76 في المئة ليصل الى 202. 2 مليون ريال في نهاية نوفمبر 2012 مقارنة مع 249. 1 مليون ريال في نهاية نوفمبر 2011.

وبلغ رصيد حيازة البنوك التجارية من شهادات الايداع التي يصدرها البنك المركزي العماني 1022 مليون ريال في نهاية نوفمبر 2012.

كما زادت استثمارات البنوك التجارية في سندات التنمية الحكومية بنسبة 2. 52 في المئة لتصل الى 32ر4 ملايين ريال في نهاية نوفمبر 2012 بالمقارنة مع مستواها في نهاية نوفمبر من العام السابق.

قطر واليونان تنشئان صندوقاً للاستثمار بملياري يورو

وقعت قطر واليونان في الدوحة اتفاقيات تعاون بين البلدين اهمها اتفاقية قضت بانشاء صندوق مشترك للاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اليونان.

وقال الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء القطري خلال مؤتمر صحافي مع نظيره اليوناني انطونيس سامارس «نريد ان نطابق اتفاقية إنشاء الصندوق مع ما قمنا به مع إيطاليا قبل اشهر قليلة والتي اتفقنا معها على إنشاء صندوق مشترك براس مال قدره ملياري يورو مناصفة بين الدولتين».

واضاف قائلا «لا نمانع ان نطابق هذا الرقم مع الصندوق الجديد طالما ان هناك قدرة ومشروعا يتم على هذا الصعيد والمستوى».

كما اكد الشيخ حمد ان بلاده «ابدت رغبتها بالمشاركة في الاستثمار في اليونان حيث تدارس الجانبان في عدة اتفاقيات ومشاريع سبق ان تحدثنا فيها من قبل وسيصبح لها برنامج زمني محدد من اجل التوصل الى نتائج ترضي الطرفين» بحسب تعبيره. ولفت المسؤول القطري ايضا إلى ان «الجانبين القطري واليوناني ناقشا عدة مشاريع محددة تتعلق بقطاعات الطرق والكهرباء والطاقة والسياحة فيما طرح الجانب اليوناني افكارا محددة سيدرسها الجانب القطري».

الذهب يجاهد للتمسك بمستواه والأنظار على «المركزي الأمريكي»

سنغافورة «رويترز» - واجه الذهب صعوبة في التمسك بمستواه فوق مستوى فني مهم امس بعد ان أوقف في الجلسة السابقة تراجعا استمر اربعة ايام على أمل أن يختار مجلس الاحتياط الاتحادي «البنك المركزي» الأمريكي الاستمرار في إجراءات التحفيز النقدي.

ومن المتوقع أن يؤكد البنك المركزي في بيان في الساعة 1915 بتوقيت جرينتش انه سيبقي على برنامج شراء سندات بقيمة 85 مليار دولار كل شهر حتى ينخفض معدل البطالة بدرجة كبيرة رغم ان المسؤولين أبدوا قلقهم من آثار جانبية لهذا الاجراء.

وارتفع سعر الذهب في السوق الفورية 0.2 بالمئة إلى 1666.44 دولارا للأوقية في الساعة 0619 بتوقيت جرينتش. وارتفع فوق المتوسط المتحرك لمئتي يوم في الجلسة السابقة الذي بلغ أقل قليلا من 1663 دولارا للأوقية.

وارتفع سعر الذهب الأمريكي 0.3 بالمئة إلى 1666 دولارا للأوقية.

الجزائر حققت 31 كشفاً نفطياً في 2012

مقر شركة سوناطراك الجزائرية

كشف عبد الحميد زرقين الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك المملوكة للحكومة الجزائرية ان الشركة حققت 31 كشفا نفطيا وغازيا في العام الماضي.

وبلغت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات العام الماضي نحو 72 مليار دولار بعد ان انتجت 1.2 مليون برميل يوميا من النفط و85 مليار متر مكعب من الغاز سنويا. وقال زرقين في برنامج للإذاعة الجزائرية امس إن 25 كشفا من إجمالي الاكتشافات المحققة العام الماضي نفذتها الشركة بوسائلها الخاصة فيما أنجزت الاكتشافات الأخرى بالشراكة مع شركات أجنبية.

وقال زرقين إن 70 في المئة من الأراضي الجزائرية بالمئة من الأراضي الجزائرية في مجال النفط والغاز وأن 70 بالمئة الأخرى التي تشمل مناطق الشمال والبحر لم تستكشف بعد، مبديا تفاؤله بخصوص عمليات الإستكشاف والتنقيب المستقبلية.

ووصف زرقين احتياطي النفط والغاز الحالي للجزائر بالمتواضع. وقال ان برنامج الإنتاج والاستثمار لسوناطراك خلال الخماسي 2013-2017 يتضمن تامين القدرات الإنتاجية والتي تتطلب «تكليف القدرات البشرية والمادية والتي سيخصص لها 50 بالمائة من القدرات الاستثمارية السنوية». الصورة:

«غرفة مكة» : 70 في المئة من المشروعات الجديدة فشلت بسبب دراسات الجدوى

اكدت الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة ان نحو 70 في المئة من المشروعات الجديدة من منشآت صغيرة ومتوسطة باءت بالفشل خلال الثلاثة الأعوام الماضية في العاصمة المقدسة ، مشيرة إلى وجود أسباب عدة تقف خلف تدهور الوضع المالي لتلك المشروعات ، مما تسبب في خسارتها وخروجها من السوق.

وقال عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة إيهاب مشاط : « للأسف هذه المشروعات التي باءت بالفشل، كان من المفترض أن تخدم القطاع الاقتصادي في مكة المكرمة ، ولكن نظرا لاعتمادها على دراسات جدوى صورية وغير دقيقة، لم تتمكن من الاستمرار في السوق وتلبية احتياجاته ومتطلباته». وبين مشاط خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد امس في مقر الغرفة التجارية الصناعية الجديد أن من أسباب خسارة تلك المشروعات هو انجراف التجار مع قناعاتهم الشخصية وليس وفق احتياجات السوق والمستهلك ، وهو الجزء الذي لابد منه ولكن يجب معه معرفة احتياجات السوق ، وتقديم المنتج الذي يرضي قناعة المستهلك بالخدمة المقدمة والتي لا تقل أهميه عن قناعة التاجر .وأكد أن الغرفة تتجه في الوقت الحالي إلى وضع الخطط والتصورات الأولية لإنشاء مركز أبحاث ودراسات اقتصادية تحت مظلتها.

خلال مشاركتها في معرض انفوكونكت

العلي: «فاست تلكو» قدمت عروضاً استثنائية في جناحها

أطلقت شركة فاست تلكو باقات متميزة من عروض الانترنت، خلال مشاركتها في معرض انفوكونكت والذي انطلق ابتداء من يوم 27 يناير الجاري والمستمر حتى 2 فبراير، حيث حظيت باهتمام واسع من الزوار نظرا لحداثة هذه العروض ذات السرعات العالية واسعارها التنافسية.

اذ تضمنت عروض فاست تلكو للشركات و الافراد، خدمة الـ فاست فيكس التي تعد الاول من نوعها على صعيد شركات الإنترنت ،و التي توفر افضل حلول الصيانة لأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات.

وأشار نائب الرئيس للمبيعات التجارية طارق العلي في تصريح صحافي «أن العروض التي قدمتها فاست تلكو في انفوكونكت لاقت نجاح باهر غير محدود، بدليل ثورة الإقبال الجماهيرية الواسعة على هذه العروض التي أثبتت أنها تكتسي أهمية خاصة في توفير جملة من المزايا للعملاء، التي تجمع بين جودة التكنولوجيا وسرعة الخدمة في أداء الأعمال، كما أن هذه العروض جاءت بتعرفه مخفضة قياسا إلى تطورها.

وأضاف العلي: لاقت فاست تلكو إقبالا واسعا على جناحها في انفوكونكت، حيث كان من الواضح إعجاب الزوار بالعروض التي طرحتها فاست تلكو وهو ما بدا واضحا من خلال حديثهم عنها بشكل ايجابي، مبينة أن مع مثل هذه العروض يمكن لعملاء فاست تلكو ضمان تجربة الحصول على خدمات انترنت استثنائية ومبتكرة ، خصوصا أنها حملت تقنيات تمثل نقلة نوعية في قطاع الانترنت، وأسلوب جديد لتقديم خدمات متميزة للعملاء باسعار تعد الاقل في سوق الانترنت. وبين العلي أن العروض التي تقدمها فاست تلكو في انفوكونكت تتيح للعملاء إطلاق العنان لاحتياجاتهم من خدمات الانترنت والتعامل معها بطريقة أكثر فعالية و اكثر سرعة، بشكل ينسجم مع شعار الشركة "FASTtelco Share" الراسخ في العمل على استمرارية خلق تقنية انترنت متطورة تعكس مدى التزام فاست تلكو نحو عملائها في اتاحة الإنترنت للجميع.

وتوجه العلي بالشكر لكل من ساعد على نجاح فعاليات هذا المعرض كما اوضح بان فاست تلكو FASTtelco تعد عملائها بمزيد من العروض والمفاجآت التي تلبي كافة احتياجاتهم في المستقبل.

طارق العلي